# بيان مدلى به أمام مجلس الأمن

**********

## السفير الشيخ نيانغ
## رئيس اللجنة المعنية بممارسة
## الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

**********

**مناقشة مفتوحة**
**بشأن الحالة في الشرق الأوسط،**
**بما في ذلك قضية فلسطين**

نيويورك، 26 كانون الثاني/يناير 2021



الرجاء إعادة استعمال الورق

**السيد الرئيس،**

**أصحاب السعادة،**

**السيدات والسادة،**

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود في البداية أن أهنئ تونس على رئاستها القديرة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أشكر وزير الخارجية، السيد عثمان الجراندي، على حضوره جلسة اليوم كشهادة على دعم تونس الثابت للقضية الفلسطينية من خلال عضويتها في اللجنة أيضا.

وأود أن أنوه بمشاركة السيدة إينه إريكسن سوريايد، وزيرة خارجية النرويج، والسيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، في هذه المناقشة.

وتود اللجنة أن تهنئ أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند على انضمامها إلى عضوية المجلس، وتتمنى لها كل النجاح في ممارسة مسؤولياتها بموجب الميثاق.

واسمحوا لي بأن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص السابق، على جهوده الدؤوبة والتزامه بتحقيق تسوية عادلة ودائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبالمثل، أرحب بالسيد تور وينيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المعين حديثا، الذي تتمنى اللجنة له النجاح في الوصول بعملية السلام إلى نهايتها المشروعة التي طال انتظارها، ألا وهي السلام العادل الذي يكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال. ولن تتوانى اللجنة، السيد المنسق الخاص، عن دعم مساعيكم.

**السيد الرئيس، أعضاء مجلس الأمن الموقرين،**

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تقويض الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والسياسية الهشة أصلا في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي حالة تزيدها تعقيدا القيود المعيقة للحركة وإمكانية الوصول المفروضة منذ عقود من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وعلى الرغم من هذه الجائحة، تواصل إسرائيل توسيع شبكة المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وبيت لحم والمناطق المحيطة بهما. ويتعلق أحدث إعلان صادر في هذا الصدد ببناء ما يقرب من 800 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية وبما يسمى "تسوية الوضع القانوني" بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي لبؤرتين استيطانيتين إضافيتين غير قانونيتين، وهما قراران شجبهما المجتمع الدولي على نطاق واسع. وهذا هو أول إعلان يصدر هذه السنة يتوخى المضي قدما بالمستوطنات غير القانونية، بعد أن بلغت حملة الاستيطان الإسرائيلية مستويات قياسية في عام 2020، كما تشهد بذلك تقارير منظمات مختلفة، بما في ذلك منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، يمثل الطريق المفتوح مؤخرا في منطقة القدس، الفاصل على امتداده بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود والمسمى "طريق الفصل العنصري" حتى من جانب وسائط الإعلام الإسرائيلية وجماعات حقوق الإنسان، دليلا آخر على أن فكرة الضم لا تزال مطروحة بشكل ملح لدى حكومة إسرائيل ويجري السعي إلى تجسيدها باستمرار.

واسمحوا لي بأن أكرر التأكيد بأشد العبارات على أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أعاد تأكيده القرار 2334 (2016)، من بين جملة

قرارات، وتشكل عقبة في وجه السلام. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها وجميع تدابير الضم بحكم الأمر الواقع.

وتبرز اللجنة كذلك الفقرة 5 من منطوق القرار التي تدعو الدول الأعضاء إلى أن تميز في معاملاتها، بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مع العلم أن هذا التمييز يجب أن يشمل معاملاتها فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان. وينطبق ذلك أيضا على وضع العلامات على المنتجات التي يكون منشؤها في المستوطنات الإسرائيلية.

ونظراً لأن جائحة كوفيد-19 تؤثر على السكان المدنيين الفلسطينيين، فإن اللجنة تردد ما أعرب عنه الكثيرون من قلق بشأن طريقة توفير السلطات الإسرائيلية للقاح كوفيد-19، متجاهلة التزاماتها بضمان الصحة العامة في الأرض المحتلة. وتدعو اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتثال الفوري لواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك بكفالة توفير اللقاحات للسكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

**السيد الرئيس،**

يتواصل دون رادع، وفي غياب المساءلة، اتخاذ إسرائيل للتدابير من أجل حيازة مزيد من الأراضي الفلسطينية، وهدم منازل الفلسطينيين ومبانيهم والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، وارتكاب المستوطنين لأعمال العنف، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتدعو اللجنة إسرائيل والمجتمع الدولي إلى ضمان احترام ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في العيش في حرية وكرامة في دولة مستقلة وذات سيادة.

وتؤيد اللجنة دعوة رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بصيغة موسعة من شأنه أن يتيح للجهات الفاعلة الإقليمية الإسهام في المضي قدما بعملية السلام. وتهيب اللجنة بالأمين العام متابعة الطلب الذي وجه إليه من أجل تيسير استئناف جهود المجموعة الرباعية لتحقيق هذه الغاية. وتكرر اللجنة أيضا تأكيد أهمية دوري الجمعية العامة ومجلس الأمن في النهوض بحل سلمي لقضية فلسطين، وتحث على التعبئة الجادة في هذا الصدد.

وتدعو اللجنة جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال انفرادية قد تعرض للخطر إمكانية استئناف عملية السلام. وينبغي للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يغتنموا الفرصة للشروع مجددا في مفاوضات مجدية لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشدد اللجنة على الدور المركزي لمبادرة السلام العربية، والخطط الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، والاجتماع الذي عقدته مؤخرا اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والجهود التي تبذلها مصر وجهات أخرى للدفع قدما بعملية المصالحة بين الفلسطينيين.

وتنضم اللجنة إلى الأمين العام في الترحيب بالمرسوم الصادر مؤخرا عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس والقاضي بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ابتداء من أيار/مايو 2021، بوصفها وسيلة لتجديد الركائز الديمقراطية على نحو ما يجسد ويحقق تطلعات أجيال من الفلسطينيين إلى مستقبل يتسم بالعدل والسلم والازدهار.

وفي انتظار ذلك، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعاني من مشاكل مالية حادة على النحو المشهود في الأشهر الأخيرة عندما عجزت عن دفع مرتبات الموظفين وتوفير ما تمس الحاجة إليه من الدعم الإنساني وسبل العيش بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المحتاجين، وتسبب ذلك في قلق شديد في أوساط اللاجئين. وتكرر اللجنة دعوتها الدول الأعضاء للإبقاء على دعمها القوي للأونروا، وتلتزم بمواصلة دعمها للوكالة لتشجيع التضامن الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين بطريقة مستدامة وطويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها.

وقبل انعقاد المؤتمر الدولي المقترح في وقت لاحق من عام 2021 لمناقشة واعتماد استراتيجية مستدامة للأونروا، ستعقد اللجنة في 23 شباط/فبراير اجتماعا افتراضيا مع المفوض العام للأونروا، السيد فيليب لازاريني، بهدف المساعدة في تعبئة التضامن الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين ودعم الأونروا.

وفي عام 2021، ستواصل اللجنة العمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بهدف حشد دعم أوسع للفرص الجديدة الماثلة للنهوض بالقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، ستدعم اللجنة كل مبادرة ترمي إلى الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإيجاد حل عادل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تكفل وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

فلنعمل على جعل المرحلة المأساوية التي نعيشها لحظة تاريخية قوامها العمل الجريء المفضي إلى حل عادل يمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من التمتع على أكمل وجه بحقوق الإنسان الواجبة لهم وبما لا حد له من الإمكانات في سبيل مستقبل مشرق ومزدهر.

**شكرا لكم.**